

## التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في لبنان لعام 2015

### ملخص تنفيذي

ينص الدستور على توفير الحرية المطلقة للضمير ويضمن حرية ممارسة الشعائر والطقوس الدينية لجميع الجماعات الدينية بشرط عدم الإخلال بالنظام العام. وينص الدستور على "التوازن العادل والمنصف" في تعيين مجلس الوزراء والمناصب العليا في الخدمة المدنية بين الجماعات الدينية الرئيسية، الأمر الذي تؤكد مجدداً عن طريق اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية وفرض تمثيلاً متساوياً بين المسيحيين والمسلمين في البرلمان. وقد اشنت بعض جماعات الأقلية المسيحية بأنها لم تحصل على التمثيل المناسب في مجلس الوزراء والمناصب العليا في الخدمة المدنية أو البرلمان. في أكتوبر/تشرين الأول، قام تنظيم داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) بقتل 7 من الشخصيات الدينية السنية في عرسال لتعاونهم مع الحكومة، وفي نوفمبر/تشرين الثاني أعلن التنظيم مسؤوليته عن عمليتين من التفجيرات الانتحارية في بيروت لاستهداف "الزنادقة". وقد أسفرت التفجيرات عن مقتل 43 شخصاً وإصابة أكثر من 200 بجراح. واستمرت الميليشيات الشيعية التابعة لحزب الله في فرض سيطرتها على قطاعات واسعة من البلاد، وقد قيدت الوصول إلى المناطق الخاضعة لنفوذها وضايقت السنة الذين كانوا بمثابة تهديد.

في يونيو/حزيران، عُقد لقاء قمة إسلامي خاص في بيروت أداره العنف والممارسات التمييزية من جانب المتطرفين واستخدام الإكراه في الأمور الدينية، في حين أكد مبدأ التعددية في العلاقات بين المسلمين والمسيحيين وفي العلاقات بين مختلف الفئات الإسلامية. وصرح زعماء دينيون من الطوائف الإسلامية والمسيحية بأن أماكن العبادة ظلت مفتوحة وتعمل في حالة من السلام والأمن النسبي، وأن العلاقات بين الأفراد من أعضاء الجماعات الدينية المختلفة ظلت ودية بشكل عام.

التقى السفير الأمريكي ومسؤولو السفارة بانتظام مع المسؤولين الحكوميين لمناقشة أهمية إنهاء العنف الطائفي وتشجيع التسامح والإحترام المتبادل بين الطوائف الدينية. وشجع مسؤولو السفارة زعماء دينيين وأعضاء من المجتمع المدني على المشاركة في الحوار ولاتخاذ خطوات لمواجهة التطرف العنيف. وقد أكدت برامج التوعية العامة التي رعتها السفارة على التسامح بين كافة المعتقدات الدينية، مثل برنامج جمعية أديان الذي تموله السفارة الأمريكية والذي نظم مناقشات ومناسبات للطلبة عن التسامح الديني في 36 من المدارس العامة والخاصة.

### القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تشير تقديرات حكومة الولايات المتحدة أن تعداد السكان يبلغ حوالي 6,2 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2015). يقدر المفوض العام للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مع منظمات أخرى، إجمالي عدد السكان بحوالي 4,5 مليون مواطن وحوالي 1,4 مليون لاجئ من الفارين من الصراع الدائر في سوريا والعراق، فضلاً عن اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان منذ 50 سنة تقريباً. ورغم أن الحكومة لم تقم بإجراء أية إحصاءات رسمية منذ عام 1932، تقدر منظمة الإحصاءات اللبنانية، وهي هيئة مستقلة، بأن تعداد السكان المسلمين يصل إلى 56,3 بالمائة من إجمالي عدد المواطنين، 28 بالمائة من السنة، و 20,6 بالمائة من الشيعة ("الإثني عشرية") بالإضافة إلى نسبة قليلة من العلويين والإسماعيليين (الشيعة "السبعية").

وتقدر مؤسسة إحصائيات لبنان بأن 35,5 بالمائة من السكان هم مسيحيون. وتتنتمي الطائفة المارونية، وهي أكبر جماعة مسيحية، للكنيسة الرومانية الكاثوليكية، وهو انتماء ما زال قائماً منذ قرون، ولكن لها بطريركها الخاص وطقوسها الدينية وعاداتها الكنسية الأخرى. أما ثاني أكبر مجموعة مسيحية فهي من أتباع كنيسة الروم الأرثوذكس. وشملت الجماعات المسيحية الأخرى الروم الكاثوليك والأرمن الأرثوذكس (الغريغوريين) والأرمن الكاثوليك، والسريان الأرثوذكس (اليعاقية)، والسريان الكاثوليك، والأشوريين (النساطرة)، والكلدان، والأقباط، والإنجيليين (بمن فيهم المعمدانين ومجيبو اليوم السابع- السبتيون) واللاتين (أتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية)، وأعضاء طائفة كنيسة قديسي اليوم الأخير (المورمون).

ووفقاً لمنظمة الإحصائيات اللبنانية، يشكل الدرور 5,2 بالمائة من السكان، وهم الذين يشيرون إلى أنفسهم باسم "الموحدين" أي "المؤمنين بإله واحد"، ويتركزون في المناطق الريفية الجبلية الواقعة شرق وجنوب بيروت. وهناك أعداد قليلة من اليهود والبهايين والبوذيين والهندوس.

وثمة حوالي 1,1 مليون من اللاجئين السوريين المسجلين، منهم حوالي 42,000 من اللاجئين الفلسطينيين. معظم اللاجئين السوريين هم من السنة، لكن من بينهم أيضاً شيعة ومسيحيون. وهناك ما بين 250,000 و 300,000 من الفلسطينيين النازحين من غزة والضفة الغربية المقيمين بالبلاد كلاجئين من الذين هربوا من صراعات سابقة في المنطقة. ومعظم اللاجئين الفلسطينيين هم من السنة.

وتتضمن فئات اللاجئين والمهاجرين أيضاً الأكراد السنة، والسنة، والشيعية والكلدانيين من العراق؛ فضلاً عن المسيحيين الأقباط من مصر والسودان. ووفقاً لما قاله أمين عام رابطة السريان، فقد هاجر إلى لبنان حوالي 10,000 عراقي مسيحي وهناك حوالي 3,000 إلى 4,000 مسيحي قبطني يعيشون في البلد.

## القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

### الإطار القانوني

ينص الدستور على توفير "حرية الضمير المطلقة". وينص الدستور على احترام الدولة لجميع الجماعات الدينية والمذاهب واحترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية للأشخاص من كل جماعة دينية. ويكفل الدستور حرية ممارسة الطقوس الدينية بشرط عدم الإخلال بالنظام العام كما ينص على المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين بدون أي تمييز أو تفضيل.

للفرد الحرية في التحول من دين إلى آخر، بحسب القانون، إذا تمت الموافقة على هذا التغيير من قبل أحد كبار المسؤولين المحليين المنتمين للجماعة الدينية التي يرغب الشخص في الانضمام إليها. لا يتطرق القانون إلى حرية التبشير الديني.

وينص قانون العقوبات على عقوبة بالسجن لمدة أقصاها سنة واحدة بحق أي شخص يدان بـ "التجديف على الله علناً". ولا يوفر تعريف لما يستتبع ذلك.

وفقاً للقانون، يجوز للجماعات الدينية التقدم بطلب لدى الحكومة للحصول على الاعتراف الرسمي بها. ويتعين على الجماعة التي تسعى للحصول على اعتراف رسمي أن تقدم للحكومة بياناً بعقيدتها ومبادئها الأخلاقية لكي يقوم مجلس الوزراء بتقييمها للتأكد من أن تلك المبادئ لا تتعارض مع مفهوم الحكومة للقيم السائدة أو مع أحكام الدستور. وكبديل عن ذلك، تستطيع الجماعة الدينية غير المعترف بها أن تتقدم بطلب للاعتراف بها من خلال جماعة دينية معترف بها. إلا أنه، في هذه الحالة، لا يتم الاعتراف بالجماعة غير المعترف بها كجماعة مستقلة، بل سيعترف بها كجزء من الجماعة التي تقدمت بطلب الاعتراف من خلالها. وهذه العملية لها نفس متطلبات التسجيل المباشر للحصول على الاعتراف الرسمي من الحكومة.

هناك 18 جماعة دينية معترف بها رسمياً. وهذه تشمل أربعة مذاهب إسلامية (الشيعة، والسنة، والعلويين والاسماعيلية)، و 12 جماعة مسيحية (المارونية، والروم الأرثوذكس، و 10 جماعات صغيرة)، والدروز، واليهود. وتشمل الجماعات التي لا تعترف بها الحكومة البهائيين، والبوذيين، والهندوس، والعديد من الجماعات البروتستانتية.

ويسمح الاعتراف الرسمي للجماعة الدينية بممارسة شعائر المعمودية والزواج عند الحصول على التصريح الحكومي. وينطوي الاعتراف الرسمي أيضاً على مزايا أخرى، مثل الإعفاء من الضرائب والحق في تطبيق القوانين الدينية لتلك الجماعة الدينية على مسائل الأحوال الشخصية. وتسمح الحكومة للجماعات الدينية المعترف بها بإدارة المسائل المتعلقة بقوانين الأسرة والأحوال الشخصية الخاصة بها، في مجالات كالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث. ولدى كل من جماعات الشيعة والسنة والمسيحية المعترف بها والدروز محاكم مذهبية معيّنة من قبل الدولة وتحصل على دعم مالي من الحكومة للبت في قضايا الأسرة والأحوال الشخصية.

وتقوم الجماعات الدينية بإصدار كافة عقود الزواج؛ ولا توجد إجراءات رسمية للزواج المدني. ومع ذلك تعترف الحكومة بمراسم الزواج المدني التي تتم خارج البلد، بغض النظر عن الدين الذي ينتمي إليه كلا الطرفين في الزواج.

ويحق للجماعات الدينية غير المعترف بها امتلاك العقارات كما يجوز لها عقد اجتماعات للعبادة وأداء الشعائر الدينية بحرية. ولا يجوز لها القيام بإجراءات الزواج أو الطلاق المعترف بها قانونياً، ولا تتمتع بنفوذ للبت في قضايا الإرث. ولا يتأهل أفراد تلك الجماعات للحصول على مناصب حكومية معينة.

ويسمح القانون بالرقابة على المنشورات والمطبوعات الدينية بعدة شروط، بما في ذلك إذا كانت الحكومة تعتبر المادة المنشورة من شأنها التحريض على الخلافات الطائفية أو تشكل تهديداً للأمن القومي.

ويحق للجماعات الدينية، وفقاً للدستور، بأن تكون لها مدارسها الخاصة بشرط اتباع القواعد العامة التي تنظم المدارس الحكومية والتي تنص على عدم قيام المدارس بالتحريض على الخلافات الطائفية أو أية أنشطة من شأنها تهديد الأمن الوطني.

وينص الدستور على أن تكون "الجماعات الطائفية" ممثلة في "توازن عادل ومنصف" في مجلس الوزراء والمناصب الحكومية الرفيعة، والتي تشمل مناصب الأمين العام والمدير العام في الوزارات. كما ينص

الدستور أيضاً على توزيع هذه المناصب على نحو يتناسب مع عدد الطوائف الدينية المعترف بها. يتم انتخاب البرلمان على أساس "المساواة بين المسيحيين والمسلمين". وينص الميثاق الوطني لعام 1943، والذي يعترف به الدستور، رغم أنه لا يشكل جزءاً رسمياً من الدستور ولا يعتبر في حد ذاته إتفاقياً ملزماً بشكل رسمي، على أن يكون رئيس الدولة مسيحياً مارونياً، ورئيس مجلس النواب مسلماً شيعياً، ورئيس الوزراء مسلماً سنياً. ويطبق هذا التوزيع للسلطة السياسية في الحكومة على الصعيدين الوطني والمحلي.

كما أن اتفاق الطائف لعام 1989، الذي أنهى الحرب الأهلية التي استمرت لمدة 15 عاماً، يفرض تمثيلاً متساوياً بين المسلمين والمسيحيين في البرلمان ولكنه يقلص سلطات رئيس الجمهورية المسيحي الماروني. وإضافة إلى ذلك، يقر الاتفاق النص الدستوري القاضي بتعيين معظم كبار المسؤولين الحكوميين وفقاً للانتماء الديني. كما ينص اتفاق الطائف أيضاً على الالتزام بتوزيع المقاعد بين المسلمين والمسيحيين بالتساوي في مجلس الوزراء. ولا ينطبق نص اتفاق الطائف الخاص بمساواة التمثيل بين أعضاء مختلف المذاهب الدينية على المواطنين الذين لا يدرجون انتماءهم الديني في سجلهم الوطني.

وفقاً للقانون، ينتخب المجمع المقدس (السينودس) لكل طائفة مسيحية بطاركة تلك الطائفة، وتقوم الهيئات الانتخابية السنوية والشيعية بانتخاب المناصب الدينية العليا لكل منها، وتنتخب الطائفة الدرزية شيخ العقل. يجب أن يصادق مجلس وزراء الحكومة على ترشيح مفتي السنة ومفتي الشيعة، وكذلك شيخ عقل الدروز، ودفع رواتبهم. كما تقوم الحكومة أيضاً بتعيين القضاة الشرعيين المسلمين والدروز ودفع رواتبهم. ولا تصادق الحكومة على البطاركة المسيحيين ولا تدفع رواتب لرجال دين ومسؤولين من الجماعات المسيحية، بما في ذلك الموارنة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك.

وللمواطنين الحق في إزالة الرمز الخاص بالعقيدة من بطاقات الهوية ووثائق التسجيل الرسمية أو تغيير البيانات المدرجة. ولا تفرض الحكومة الإشارة إلى الإنتماء الديني في جوازات السفر.

وتصدر الحكومة تأشيرات للعاملين في مجال الشؤون الدينية لمدة شهر واحد؛ وللبقاء لفترة أطول، يتعين على العاملين إتمام الإستثمارات الخاصة بالإقامة خلال الشهر. ويتعين على العامل في المجال الديني أيضاً التوقيع على نموذج "تعهد بالمسؤولية" قبل الحصول على التأشيرة، الأمر الذي يعرض العامل الديني للملاحقة القضائية والترحيل الفوري عند القيام بأي نشاط يتضمن الإنتقاد الديني أو أي نوع من النقد المناهض للدولة أو أية دولة أخرى فيما عدا إسرائيل. وإذا تبين للحكومة قيام أحد الأشخاص الذين لديهم تأشيرة دخول سياحية بممارسة أنشطة دينية، فقد تعتبر الحكومة ذلك خرقاً لقواعد التأشيرات السياحية وتقوم بترحيل الشخص.

### ممارسات الحكومة

لم يتم تطبيق العقوبات نادرة التطبيق فيما يتعلق بالنص القانوني بشأن التجديف خلال العام، رغم تقارير وسائل الإعلام بأن زياد أسود، عضو البرلمان في حزب (حركة) الوطنيين الأحرار، رفع دعوى قضائية ضد الناشط أسعد ذبيان من أنصار حركة "طلعت ريحتمكم" بتهمته "تشويه واحتقار الأديان". وتقيد التقارير أن ذبيان أصدر عدة تعليقات عن المسيحية على مواقع الفيسبوك منذ عدة سنوات. وبنهاية العام، لم تتخذ أية إجراءات بصدد القضية.

واستمرت الحكومة في مطالبة الكنائس الإنجيلية البروتستانتية بالتسجيل في السينودس الإنجيلي، وهو مجموعة استشارية ذاتية الحكم تشرف على الشؤون الدينية للطوائف البروتستانتية وتمثل هذه الكنائس لدى الحكومة.

صرح بعض أعضاء الجماعات الدينية غير المسجلة بأنهم لا يزالوا يفضلون تسجيل أنفسهم بوصفهم منتسبين إلى جماعات دينية معترف بها في السجلات الحكومية لضمان استمرارية الوضع القانوني لعقود الزواج الخاصة بهم واستمرار الفعالية القانونية لوثائق الشؤون الشخصية.

استمرت الحكومة في رفض الموافقة على طلب مجلس الجالية اليهودية، الذي تكرر على مدى عدة سنوات، لتغيير اسمها الرسمي من مجلس الملة الإسرائيلي إلى مجلس الجالية اليهودية.

واستمرت الحكومة في العمل بقانون الرقابة، رغم عدم تطبيقه إلا نادراً من حيث الممارسة العملية، وسمحت الحكومة بنشر المواد الدينية لكل جماعة دينية بلغات مختلفة.

وقد صرحت الأقليات الدينية المسيحية بأن الحكومة استمرت في إحراز تقدم ضئيل نحو الأهداف التي ينص عليها إتفاق الطائف لإزالة الخلافات الطائفية السياسية لصالح "الخبرة والكفاءة". كما أعلن أعضاء تلك الجماعات بأن الحكومة ميزت ضدهم عن طريق عدم تعيين أي فرد من تلك الجماعات في مناصب وزارية. وفي حين أن بعض أعضاء هذه الجماعات شغلوا عدداً من مناصب الخدمة المدنية رفيعة المستوى، مثل منصب مدير عام، إلا أنهم قالوا إن أفراداً من الموارنة والروم الأرثوذكس شغلوا معظم المناصب الرفيعة. وصرح قادة الأقليات المسيحية بأن نسبة توزيعهم في مقاعد البرلمان ظلت قليلة وغير متناسبة حيث أنها اقتصرت على مقعد واحد من أصل 64 مقعداً مخصصة لجميع الطوائف المسيحية، حيث يقدر عدد أعضائها بـ 50,000، الأمر الذي يمثل نسبة أعلى من التعداد العام للمسيحيين.

وعلى الرغم من تسجيل زواج مدني لأول مرة في عام 2013، فقد تم وقف هذه الممارسة بشكل غير رسمي من قبل وزارة الداخلية عقب تشكيل حكومة جديدة. وبحلول نهاية العام، كان هناك 30 حالة على الأقل بانتظار التسجيل لدى الوزارة.

### الإنتهاكات التي ارتكبتها القوات الأجنبية والعناصر الفاعلة من غير الدول

في نوفمبر/تشرين الثاني، أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن حادثين من التفجيرات الانتحارية، مما أسفر عن مقتل 43 وإصابة أكثر من 200 بجراح في برج البراجنة (الضاحية) في بيروت. وقد أعلن تنظيم داعش أن الهجوم كان يستهدف خصيصاً "الزنادقة" في منطقة أغلبية سكانها من الشيعة وتعهد بمواصلة الهجمات.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، قام تنظيم داعش بقتل 7 من الرموز الدينية السنوية في عرسال بدعوى التعاون مع الحكومة في موضوع مفاوضات الرهائن المتعلقة بهجوم داعش وجبهة النصرة على عرسال في عام 2014، الأمر الذي أدى إلى اعتقال 29 من الجنود الحكوميين، تم قتل أربعة منهم في وقت لاحق. وفي 1 ديسمبر/كانون الأول، اتفقت الحكومة مع جبهة النصرة على تبادل السجناء مما أسفر عن إطلاق سراح 16

ضابط أمن لبناني من جانب جبهة النصره مقابل إخلاء سبيل 13 من أعضاء النصره. ولم يتم الإفراج عن باقي السجناء بحلول نهاية العام.

استمر حزب الله، وهو من الميليشيات الإرهابية الشيعية، في فرض سيطرته على مساحات واسعة من الأراضي. وأفادت تقارير موثوقة باستمرار سيطرة حزب الله وميليشيات شيعية أخرى على الوصول إلى الأحياء الواقعة تحت سيطرتهم والاستمرار بمضايقة السنة الذين ينظرون إليهم على أنهم يشكلون تهديداً.

### القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

في أعقاب الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها تنظيم داعش وجبهة النصره، أدان زعماء من السنة والشيعية، والعديد من الجماعات المسيحية التطرف والعنف اللذين يتم اقتراحهما باسم الدين. وفي 3 يونيو/حزيران، تم عقد لقاء قمة إسلامي خاص في بيروت في مقر دار الفتوى، وهي الهيئة الإسلامية السنوية الرئيسية، وأصدرت القمة بياناً صحفياً يدين العنف والممارسات التمييزية التي يقوم بها المتطرفون، كما شجبت الإكراه في الأمور الدينية، ودعت إلى احترام الحقوق الخاصة والعامة، وأكدت مجدداً على مبادئ التعددية في العلاقات بين المسلمين والمسيحيين والعلاقات بين مختلف الطوائف الإسلامية.

وفي فبراير/شباط، وردت تقارير إعلامية بانتقادات مجتمعية لتصريحات عضو حركة تيار المستقبل النائب خالد الضاهر والتي تقترح بإزالة الرموز الدينية المسيحية من على الكنائس، مما أدى إلى صدور اعتذار من البرلمان وتصريح بأن تصريحاته أخرجت من سياقها. فقد انتقد الضاهر إزالة الأعلام السوداء التي تحمل شعار "لا إله إلا الله" من الميدان الرئيسي في طرابلس، قائلاً بأن إزالة الأعلام هو إهانة للمجتمع السني. وأفادت التقارير أنه قال بوجوب إزالة تمثال المسيح الملك والملصقات واللافتات الخاصة بالقدسين المسيحيين بدلاً من ذلك. وصرحت وسائل الإعلام بأن الأعلام قد تمت إزالتها لتشابهها مع رايات داعش.

صرح زعماء دينيون بأن أماكن العبادة الخاصة بكل جماعة دينية ظلت مفتوحة وتعمل في حالة من السلام والأمن النسبيين، وأن العلاقات بين الأفراد من أعضاء الجماعات الدينية المختلفة ظلت ودية بشكل عام. وصرح القادة الدينيون المسيحيون والمسلمون من الطوائف الرئيسية بأنهم مستمرين في عقد اللقاءات على أساس منظم لمناقشة القضايا ذات الإهتمام المشترك وبغرض تهدئة الصراع بين الجماعات الدينية، وتمت اللقاءات في مؤتمر تستضيفه اللجنة الوطنية للحوار الإسلامي المسيحي وفعاليات مشابهة.

في 15 يونيو/حزيران، شرعت جمعية مارش غير الحكومية في مشروع لحل النزاع في طرابلس أملاً في توحيد الشباب من مختلف الطوائف الدينية حول موضوعات الفن والثقافة، وعرضت مسرحية كوميدية بعنوان "حب وحرب عالسطح - قصة طرابلس". يهدف جزء من المشروع إلى توحيد الشباب من مختلف الطوائف الدينية حول موضوعات الفن والثقافة. تضمن الممثلون 16 من الشباب الممثلين لمختلف العقائد من قريتي جبل محسن وباب التبانة.

وقد عرض برنامج تلفزيوني في 20 مايو/أيار تغطية إعلامية لرجل سوري يقوم بتدمير تماثيل نساء عاريات أو شبه عاريات في الطريق الساحلي لقريه عمشيت بشمال بيروت. وعند القبض عليه، صرح بأنه قام بتدمير التماثيل لأنها ضد العقيدة الإسلامية. ولم ترد أية معلومات إضافية بشأن هذه القضية بحلول نهاية العام.

### القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

استمر السفير الأمريكي ومسؤولو السفارة في عقد لقاءات منتظمة مع المسؤولين الحكوميين لمناقشة أهمية إنهاء العنف الطائفي وتشجيع التسامح، والحوار، والإحترام المتبادل بين الجماعات الدينية.

وشجع مسؤولو السفارة الزعماء الدينيين وأعضاء من المجتمع المدني على المشاركة في الحوار واتخاذ خطوات لمواجهة التطرف العنيف. والتقى السفير مع قيادات سنية وشيعية ودرزية، والعديد من الجماعات المسيحية للترويج لرسالة مماثلة. كما استمر السفير ومسؤولو السفارة أيضا في العمل مع زعماء دينيين محليين وزعماء من المجتمع المحلي لدعم جهودهم الرامية لتقليل التوترات الطائفية الناجمة عن أعمال العنف في سوريا.

وقد أكدت برامج التوعية العامة التي أطلقتها السفارة على التسامح بالنسبة لجميع العقائد الدينية. على سبيل المثال، قامت السفارة بتجديد الدعم المالي لبرنامج ألوان التابع لجمعية أديان (وهي منظمة غير حكومية محلية). وتم عرض برنامج ألوان في 36 من المدارس الثانوية العامة والخاصة في كافة أنحاء البلد لإتاحة برنامج تعليم غير رسمي عن التعددية الدينية والمواطنة والتعايش السلمي. كما رعت السفارة زيارة عالم لبناني للولايات المتحدة لدراسة التعددية الدينية.